

تغير معايير الضبط الاجتماعي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات المقيّمات من وجهة نظر  
الطلبة والطالبات (دراسة ميدانية بجامعة - المسيلة - عنابة)  
أ. مصباح جلاب - جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر

**ملخص:** إن الطالب الجامعي عند انتقاله إلى الجامعة يجد نفسه في كثير من الأحيان في مجتمع جديد ومعايير ضبط تختلف عن المعايير التي يحملها. خاصة الذين ينتقلون من مناطق ريفية إلى مناطق حضرية؛ ومن مناطق مغلقة إلى مناطق مفتوحة (هنري برغسون) ومن مناطق محافظة إلى مناطق متفسخة، خاصة الطالبات اللاتي يجدن أنفسهن في صراع مع وضعيات متناقضة، يخلق لديهن ضغوطات داخلية وخارجية (الضبط الداخلي - الضبط الخارجي). فهناك من يبقيين منغلقات على ثقافتهم ويحافظن على ضوابطهن؛ وهي مهمة تحتاج إلى مقاومة. وهناك فئة أخرى من الطالبات ينخرطن في معايير الضبط الاجتماعي الجديدة، ويبدأن في التحرر من الضوابط الأصلية؛ بسبب ضغوط عائلية أو عادات وتقاليد أو طقوس معينة أو تنشئة اجتماعية (رفض معايير الضغط السابقة)، فيقعن في المحذور نتيجة تغيير مواقفهن؛ فيوصفن بالمجرمات أو المتفسخات أو الخارجيات عن المجتمع أو أوصاف أخرى...

وقد هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى التحقق من أن غالبية الجرائم الأخلاقية تعزى لهذا المتغير (تغير معايير الضبط الاجتماعي). وقد قام الباحث بإجراء استطلاع لرأي الطلبة والطالبات من خلال الإجابة على استمارة بيانات؛ تتضمن مجموعة من المواقف (عشرة معايير) التي تعبر عن معايير الضبط الاجتماعي. يجب عنها أفراد العين وفق خمسة أوزان (Likert) (بدرجة كبيرة جدا 5 ، بدرجة كبيرة 4 ، بدرجة متوسطة 3، بدرجة ضعيفة 2، بدرجة ضعيفة جدا 1). وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في تحليل البيانات، على عينة من 120 طالب وطالبة (60+60). وقد طرحت الدراسة الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير تغير معايير الضبط الاجتماعي على الجريمة الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات؟  
وللإجابة عن هذا السؤال صاغ الباحثان فرضيتين للتحقق من ذلك؛ وهما كالآتي:

- 1- نتوقع أن أغلب الطالبات الجامعيات اللاتي غيرن معاييرهن يقعن في الجريمة الأخلاقية بدرجة كبيرة.
- 2- نتوقع عدم وجود اختلاف بين رأي الطلبة الذكور والإناث.

وبعد تطبيق الأداة وجمع المعلومات وتفريغها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة توصلنا إلى النتائج التالية:

- 1- استجاب أكثر من 71.00% عينة الدراسة لصالح البديلة الثانية (بدرجة كبيرة). أي أن سبب الجرائم الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات هو نتيجة تغييرهم لمعايير الضبط الاجتماعي بدرجة كبيرة.
- 2- لا يوجد اختلاف بين رأي الطلبة الذكور والإناث، بحيث كانت النسب متقاربة؛ بالنسبة للذكور 35.00% أما الإناث 36.00%. وعليه يمكن القول أن تغير معايير الضبط الاجتماعي يؤثر بدرجة كبيرة على الجرائم الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات المقيّمات.

**Résumé :** Notre objectif a été par le biais de cette étude est de vérifier que la majorité des crimes moraux attribués à cette variable (normes de contrôle social change). Le chercheur a mené sondage d'opinion des étudiants en répondant à la forme de données.

Le chercheur a utilisé l'approche descriptive à l'analyse des données, sur un échantillon de 120 étudiants (60 +60). L'étude a posé le problème suivant:

- Quel est l'impact du changement de contrôle social sur la criminalité des normes éthiques chez les étudiants universitaires?

Pour répondre à cette question, le chercheur a inventé deux hypothèses pour le vérifier, les deux sont les suivantes:

1. Nous nous attendons à ce que la majorité des étudiants universitaires qui ont changé leur normes chute crime moral de manière significative.

2. Nous nous attendons à aucune différence entre l'opinion des étudiants masculins et féminins.

Après l'application de la collecte d'informations et déchargés à l'aide appropriée outil de méthodes statistiques nous sommes arrivés aux conclusions suivantes:

1. Plus de 71,00% de l'échantillon de l'étude ont répondu en faveur de la deuxième solution (de manière significative). Telle est la cause de crimes moraux chez les étudiantes universitaires est le résultat de modifications des normes de contrôle social de manière significative.

2. Il n'y a pas de différence entre l'opinion des étudiants masculins et féminins, les pourcentages étaient si près, pour les hommes et les femmes 35,00% 36,00%. Et on pourrait faire valoir que la modification des normes de contrôle social affecte de manière significative les crimes moraux chez les étudiantes universitaires résidant.

**مقدمة:** الضبط الاجتماعي نظام عرفته البشرية منذ القدم؛ واتخذ لتحقيقه بعض الأساليب والمعايير لتنظيم البنى والتفاعلات الاجتماعية بين أفرادها من أجل تنظيم حاجاتهم ومعاملاتهم؛ ولضمان استقرار المجتمع واستمراره، إذ أن من طبيعة النفس الإنسانية التأثر بالغرناز المختلفة التي تسيطر على سلوك الإنسان وتحدد به عن الطريق السوي إذا لم يجد الأداة الرادعة لتصرفاته، ولذا فإن معايير الضبط الاجتماعي لها قيمة فعالة ودور قوي في ضمان سلطة الرقابة على الفرد والمجتمع.

ولمعايير الضبط الاجتماعي صوراً ووسائلاً يتحقق عن طريقها، مثل التربية والأخلاق والعادات والتقاليد والقيم المجتمعية بصفة عامة. وهنا يبرز دور معايير الضبط في المجتمع. وقد اهتم المجتمع وحرص أشد الحرص على حفظ كيانه واستقراره، فأصبح الضبط الاجتماعي نظاماً ضابطاً بكل ما يحويه من تقاليد ومعاملات، وقيم ومبادئ، وأخلاق وآداب وقوانين وأعراف. وإذا ما حاول فرد تغيير ضوابطه فإنه لا يستطيع التكيف أو التأقلم مع الضوابط الجديدة؛ لأنها لم تتغلغل في ضميره الاجتماعي، وبالتالي سيقع لا محالة في سوء التكيف أو الانحراف عن القاعدة الحقيقية، وتصبح بالتالي معاييرها وهمية لا مرجعية لها، ويصبح كل شيء بالنسبة له عادياً، وأولى نتائج عدم التكيف ستظهر في فقدانه لقيمه الأخلاقية؛ وهذا ما يسمى بالجريمة الأخلاقية الناجمة عن تغير معايير الضبط الاجتماعي، وهو موضوع دراستنا.

**- مشكلة الدراسة:** تعتبر معايير الضبط الاجتماعي بمثابة الحدود التي لا يمكن تجاوزها؛ وإلا أصبح المجتمع منهاراً؛ وتنتهز معه القيم ويصبح مجتمعا بلا ضوابط؛ بلا سلطة، وهنا يحل قانون الغاب. وتؤكد "زينب دهيمي" هذا؛ لأن ذلك حسبها يعني اللامعيارية في المجتمع والغياب التام لمؤسسات الدولة وبالتالي يصبح وجود هذه الأخيرة لا مبرر له، والاجرام إذا ما بلغ درجة معينة من الانتشار في مجتمع ما ذلك يعني أن المؤسسات المشكلة لهذا المجتمع مريضة بالمعنى السوسولوجي للكلمة ومن بينها: الأسرة المدرسة، الجامعة، المسجد (زينب دهيمي: 2011). وتعود المجتمعات بالتالي سنينا إلى الوراء. بعد كل الجهود والثورات التي خاضها البشر منذ القدم إلى اليوم. فبعدها كانت المرأة بصفة عامة وسيلة بيولوجية في الحضارات القديمة؛ عند اليونان (أفلاطون) أو في بعض الديانات الوثنية؛ وحتى قبل الإسلام بقليل (وأد البنات في الجاهلية). لكن بمجيء الإسلام حرر المرأة وأعطاه حقوقاً مقابل واجبات تؤديها؛ وكان هذا واحداً من أنواع الضبط (الالتزام بالدين)، وحديثاً نجد عصر التنوير الذي قاده دعاة التفكير العقلي والتخلي عن الطقوس والعادات البالية (بعض تصرفات الكنيسة) وكان عقد "روسو" من أكبر انجازات البشرية (التنازل عن بعض حرياتنا لوضع قانون اجتماعي يحمي الكل)، وأخير منظمة حقوق الإنسان؛ وصولاً إلى المساواة بين الرجل والمرأة؛ وقانون الأسرة الجزائري مثلاً يصب في هذه المسار. هذه الثورة ضد القوانين التي تسيئ للمرأة أو تجعل منها مجرد هوى (نزوة). لذلك حاولت دراستنا البحث في سبب الاخفاق القيمي أو تغير معايير الضبط الاجتماعي أمام ضوابط اجتماعية أخرى فرضت نفسها رغم سلبيتها، وهنا يؤكد "سعيد علي رافع الحسنية" على دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة (سعيد علي رافع الحسنية: 2005). وقد أخذنا الطالبات الجامعيات المقيمات مجتمعاً مستقلاً بذاته، تتناقض فيه القيم وتتغذى من بعضها البعض؛ إلى درجة الصراع بين الضوابط الاجتماعية؛ فتنصهر بعض

القيم كلية وتختفي لتصبح الطالبة صورة مستنسخة لمعايير الضبط الجديدة؛ فتتغير نظرتها لنفسها؛ لسلوكها، للآخرين؛ حتى لأنوثتها. فتتجرد من كل القيم التي اكتسبتها بالتربية؛ بالدين؛ بالعرف؛ بالتقاليد... لتقدم على سلوكيات كانت تظنها إلى وقت قريب (جريمة)، لكن تتغير نظرتها فتصبح تنظر إلى التبرج على أنه عادي (وهو جريمة قيمية)؛ الخروج مع شاب أمرا عاديا (وهو جريمة قيمية)؛ وفي هذا السياق كشف "لطي عبد اللطيف" عن ظاهرة خطيرة للغاية تتعلق بمواعيد شباب مع فتيات جامعيات خلال اليوم الدراسي بحيث تترك الطالبة المحاضرات وتركب مع الشاب في سيارته الخاصة على أنه أحد محارمها ثم يتسكعان في الشوارع البعيدة، ومع انتهاء اليوم الدراسي يقوم بتوصيلها لأقرب مكان تريده وهو ما يعرف بظاهرة - الركوب المحرم مع أجنبي - وتم ضبط عدة حالات منها مؤخرا (لطي عبد اللطيف: 2012). وتناول الخمر عادي (وهو جريمة قيمية) والمخدرات كذلك؛ والابتزاز والتحرش بالرجال؛ ودخول مقاهي الأنترنت الإباحية، والعلاقات المشبوهة عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ التردد على الملاهي؛ ضف إلى ذلك جرائم هروب الجامعيات من بيوتهن بلا رجعة؛... وهو ما يؤكد "علي العميري وعزيزة العتيبي" بتأكيدهما على ارتفاع أعداد الفتيات الهاربات من أسرهن إلى عوالم أخرى مجهولة ربما تقود إلى الجريمة إذا لم يتم تدارك الموقف (علي العميري وعزيزة العتيبي: 2016). وقد أوضح "خالد عبد الرحمان السالم" أهمية الضبط الاجتماعي في المجتمع، وأن الضوابط تختلف من مجتمع إلى آخر، وأن الانحراف ينشأ في حالة فشل الضوابط الاجتماعية وبيان أهمية التربية في تحقيق الضبط الاجتماعي للأفراد (خالد عبد الرحمان السالم: 1423هـ). لذلك اهتمت دراستنا بالبحث عن نتائج تغيير معايير الضوابط الاجتماعية ودورها في تفشي الجريمة الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات المقيمات. وقد أكدت (أموسى ذهبية وموساوي فاطمة الزهراء: 2015) على الهدف الرئيسي من دراسة موضوع الضبط الاجتماعي وعلاقته بالإجرام لدى الطالبات الجامعيات هو تعزيز دور الضبط الاجتماعي من خلال تسليط الرقابة اللازمة على الطالبات في الأحياء بداية من الضبط الأسرى باعتبارها أداة اجتماعية ضابطة لما لها من تأثير فعال في توجيه سلوك الأفراد ومراقبتهم من خلال غرس قيم دينية وأخلاقية معادية للجريمة، تجعل الأفراد ملتزمين بالنظام السائد والمعايير الاجتماعية السائدة بينهم والقابلية للرفق العلمي والخلفي، وإذا غاب دورها في عملية الضبط يحل محلها الضبط الرسمي الذي تجسده إدارة الحي لضبط سلوكيات الطالبات وفك النزاعات وتنمية شعورهن بالانتماء والتكيف الاجتماعي مع بعضهن البعض، ومنه فالإشكال العام المطروح يكمن في:

- السؤال العام:

- ما مدى تأثير تغير معايير الضبط الاجتماعي على الجريمة الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات المقيمات؟

- التساؤلات الجزئية:

1- هل أغلب الطالبات الجامعيات المقيمات اللاتي غيرن معاييرهن يقعن في الجريمة الأخلاقية؟

2- هل يوجد اختلاف بين رأي الطلبة الذكور والإناث؟

- فرضيات الدراسة:

1- نتوقع أن أغلب الطالبات الجامعيات المقيمات اللاتي غيرن معاييرهن يقعن في الجريمة الأخلاقية بدرجة كبيرة.

2- نتوقع عدم وجود اختلاف بين رأي الطلبة الذكور والإناث.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في ما نلاحظه من سلوكيات وتصرفات سلبية تؤثر على منظومة القيم الاجتماعية باعتبارها قوانين وضوابط وتشريعات تلزم الفرد بالخضوع لها، المتمثلة في الجرائم الأخلاقية التي تمارسها الطالبات الجامعيات المقيمات، والوقوف على أسباب الظاهرة؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم تحض دراسة الجرائم الأخلاقية في الوسط الجامعي لدى الطالبات بالاهتمام وكشف حقيقة ما يجري. وبالتالي وجب لفت انتباه الآباء والمربين والأساتذة والمؤسسات الاجتماعية بخطورة ما يحدث؛ وبالتالي البحث عن الأسباب أو على الأقل اتخاذ إجراءات للحد من الظاهرة حتى لا يصبح المجتمع مجرد تراكبات من الأفراد؛ ولا يمثل أي سلطة ولا يؤدي أي دور وبالتالي الانهيار الكامل لمصطلح الضبط. كما تكمن أهمية الدراسة أيضا في الوقوف على هشاشة المعايير الاجتماعية لدى الطالبات الجامعيات المقيمات؛ وهذا يطرح مسألة التنشئة الاجتماعية الصحيحة من عدمها؛ والافتقار الديني وليس الالتزام، والافتقار بالحجاب وليس الاجبار؛ وترسيخ القيم بقناعة وليس وفق الاملاءات الاجتماعية؛ وترك حرية التعبير والحوار والتفتح الفكري وليس التعصب، حتى تكون القيم ثابتة لا شك فيها.

- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة الحالية إلى التحقق من العناصر التالية:

- معايير الضبط الاجتماعي متغيرة وليست ثابتة.

- تغيير معايير الضبط الاجتماعي تكون غالبا نتائجه سلبية (المغلوب مولع بتقليد الغالب) والقيم السائدة حاليا يطغى عليها الجانب السلبي.

- معظم جرائم المرهقات الجامعيات المقيمات هن ممن غيرن معاييرهن الاجتماعية الضابطة.

- التعرف على وجهة نظر الطلبة والطالبات من هذه القضية؛ ومدى وجود توافق بينهما في الرؤى.

- **التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:**

1- **معايير الضبط الاجتماعي:** هي القواعد (المحكات) التي يحددها المجتمع لتقييم سلوكياته أو هي مجموعة النظم والقواعد المنظمة للسلوك، وهو السلطة التي يحتكم اليها الأفراد في اجتماعهم.

2- **الجرائم الأخلاقية:** "تعرف الجريمة قانونا بأنها فعل أو امتناع يخالف قاعدة جنائية يحدد لها القانون جزاء جنائيا والمشرعون للقوانين هم الذين يضعون قواعد السلوك أمرين بالامتناع عن فعل بعض الأشياء وإتيان بعضها الآخر والأحكام المشرعة من قبل المشرعين ترتبط عادة بأنظمة الدولة المختلفة وسياستها" (الطخيس، 1403هـ). أما الأخلاق فتتمثل مجموع القيم التي تلزم الأفراد باحترامها في مكان وزمان معين، وهي سلطة اجتماعية ضابطة. أما الباحث فيعرف الجريمة الأخلاقية بأنها أي سلوك يرتكبه الشخص يكون مخالفا للدين والأعراف والتقاليد والقيم والعادات في داخل السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد.

**3- الطالبات الجامعيات المقيمات:** هن الطالبات اللاتي يدرسن في الجامعة ويقمن في الأحياء الجامعية، وهي تجمع سكاني كباقي التجمعات؛ مع اختلاف المعايير الاجتماعية، لأن كل طالبة من جماعة معينة.

**4- علاقة:** هي الارتباط الموجود بين طرفين أو أكثر سواء كان سلبي أو ايجابي، بحيث يتأثر أحد الطرفين بتغير الطرف الثاني زيادة أو نقصاناً. ونقصد به في دراستنا علاقة التأثير السلبي بين تغير معايير الضبط الاجتماعي ووجود الجرائم الأخلاقية.

**5- تغير:** نعني به في الدراسة الحالية احلال معايير ضبط اجتماعية محل معايير كانت سائدة، أو التخلي عن معايير الضبط الأصلية واستبدالها بمعايير الجماعة السائدة (المحلية).

- الدراسات السابقة:

**1- دراسة أموسى ذهبية، موساوي فاطمة الزهراء (2015):** بعنوان الضبط الاجتماعي وعلاقته بعنف الطالبات المقيمات بالحي الجامعي "الحي الجامعي زوييدة حمادوش بالبلدية نموذجاً"، وقد طرحت الدراسة السؤال: ما علاقة الضبط الاجتماعي بالعنف الممارس بين الطالبات المقيمات بالحي الجامعي؟ وما هو دوره في التقليل من السلوكات العنيفة؟ - هل ضعف الضبط الأسري له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات المقيمات بالحي الجامعي؟ - هل ضعف الضبط الإداري للحي الجامعي له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات؟ وعملت الدراسة على اختبار الفرضيات التالية: - الفرضية الأولى: ضعف الضبط الأسري له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات المقيمات بالحي الجامعي. - الفرضية الثانية: ضعف الضبط الإداري للحي الجامعي له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات. وقد استخدمت الدراسة تقنية دراسة الحالة على عينة من عشرة طالبات، باستخدام أدوات المقابلة والملاحظة، تم اختيارهم بالطريقة القصدية، واستخدمت الباحثتان المنهج الوصفي في تحليل البيانات، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- ضعف الضبط الأسري له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات المقيمات بالحي الجامعي.

- ضعف الضبط الإداري للحي الجامعي له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات (أموسى ذهبية، موساوي فاطمة الزهراء: 2015، ص9).

**2- دراسة زينب دهيمي (2011):** بعنوان "بعض مظاهر العنف الذي تمارسه الطالبات المقيمات في الوسط الجامعي"، بالإقامة الجامعية بدالي ابراهيم بالجزائر، هدفت الدراسة إلى - تحديد أهم مظاهر العنف الذي تمارسه الطالبات المقيمات - إلقاء الضوء على بعض النماذج التي مورس عليهن مظاهر العنف وممارسه - التعرف على أهم ما يمكن أن يخفف من مظاهر العنف داخل الوسط الجامعي أي الإقامة الجامعية. وبالتالي ما هي أهم مظاهر العنف التي تمارسها الطالبة الجامعية المقيمة في الحي الجامعي. وكانت الفرضيات: - العنف اللفظي من بين أهم مظاهر العنف التي تمارسه الطالبة المقيمة في الحي الجامعي. - العنف المادي من بين أهم مظاهر العنف الذي تمارسه الطالبة. المقيمة في الحي الجامعي. وقد تمت هذه الدراسة خلال الفترة ما بين 01 إلى 08 ماي 2011. على بعض الطالبات سنة أولى ورابعة جامعي، واعتمدت

الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وكانت أدوات جمع البيانات: أولاً الملاحظة الغير منظمة المقابلة الغير مقننة حيث طرحت تساؤلات مباشرة على المبحوثات المتمثلات في العينة المختارة من الطالبات القاطنات في الإقامة الجامعية، وقد تكونت استمارة المقابلة على مجموعة أسئلة مقسمة على محاور. وتوصلت الدراسة إلى وجود العنف في الإقامات الجامعية لأن ذلك يعني اللامعيارية في المجتمع والغياب التام لمؤسسات الدولة وبالتالي يصبح وجود هذه الأخيرة لا مبرر له ، والعنف إذا ما بلغ درجة معينة من الانتشار في مجتمع ما ذلك يعني أن المؤسسات المشكلة لهذا المجتمع مريضة بالمعنى السوسيولوجي للكلمة ومن بينها: الأسرة المدرسة، الجامعة، المسجد..... الخ. (زينب دهيمي:2011):

**3- دراسة علي رافع الحسنية (2005):** بعنوان "دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة - دراسة مسحية وصفية على طلبة جامعة الامام محمد بن مسعود الاسلامية ونزلاء اصلاحية الخسائر"، هدفت إلى التعرف على دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة. من خلال التساؤلين: - ما دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة؟ - ما هي القيم الاجتماعية التي تحمي من الجريمة؟ وكانت الفرضيات كالتالي: - توجد فروق في قيم الأمانة واحترام الجار واحترام حقوق الغير وحب العمل والولاء الوظيفي واحترام الممتلكات العامة بين طلبة محمد بن مسعود. - للمؤسسات الاعلامية دور في اكساب القيم الاجتماعية للحد من الجريمة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، على عينة من 400 طالبا و400 نزيلا. وكانت النتائج كما يلي:

- تتفاوت اتجاهات الطلاب عن السجناء نحو القيم حيث أن الطلاب يتمسكون بالقيم الاجتماعية وتمسك السجناء بسيط.

- اتجاهات قيم الأمانة واحترام الجار واحترام حقوق الغير وحب العمل والولاء الوظيفي واحترام الممتلكات العامة عند الطلاب أعلى من النزلاء (علي رافع الحسنية: 2005).

**4- دراسة نبيل صالح سفيان (1990):** بعنوان " التغير القيمي لدى طلبة علم النفس في جامعة تعز" دراسة تتبعية عبر ثلاث سنوات، وهدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التغيرات في القيم الست (النظرية والاجتماعية والروحية والسياسية والاقتصادية والجمالية). لدة طلبة علم النفس في جامعة تعز من التحاقهم بالمرحلة الثانية إلى وصولهم المرحلة الرابعة، وفقا لمتغير الجنس. وتوصل الباحث إلى أن بالنسبة لمتغيرات سنوات الدراسة فقد ارتفعت القيمتان النظرية والجمالية بينما انخفضت القيمتان الاجتماعية والروحية. فقد وجدت فروق دالة في القيم النظرية لصالح الذكور والقيمة الجمالية لصالح الاناث، ولا توجد فروق دالة في القيم الأخرى، وانخفاض القيم الاجتماعية دليل على تأثير معايير الضبط الجديدة على الأصلية (نبيل صالح سفيان: 1990).

**5- دراسة خالد بن عبدالرحمن السالم (1423):** الضبط الاجتماعي في الأسرة السعودية من وجهة نظر طلاب وطالبات المرحلة الثانوية جامعة الأزهر كلية التربية - قسم أصول التربية. أوضحت أهمية الضبط الاجتماعي في المجتمع، وأن الضوابط تختلف من مجتمع إلى آخر، وأن الانحراف ينشأ في حالة فشل الضوابط الاجتماعية وبيان أهمية التربية في تحقيق الضبط الاجتماعي للأفراد، وتكمن مشكلة الدراسة في أن المجتمع السعودي، خلال العقود الثلاثة الأخيرة طرأت عليه بعض التغيرات في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

وتفاعلت الأسرة السعودية مع هذه التغيرات. وانبثقت أهمية الدراسة من أهمية الضبط في الأسرة وأهمية معرفة آراء من الطلاب والطالبات في واقع الضبط والتماسك في أسرهم لكونهم يمرون بمرحلة عمرية مهمة في حياة الفرد، وعليه فإن مشكلة الدراسة تم عرضها في ستة أسئلة هي: - ما واقع الضبط الاجتماعي في الأسرة السعودية من خلال تعاليم الدين الإسلامي؟ - ما واقع التماسك في الأسرة السعودية؟ - ما توجهات أبناء الأسرة السعودية (طلاب وطالبات المرحلة الثانوية العامة) نحو أساليب الضبط الاجتماعي التي تستخدمها أسرهم لضبط سلوكهم؟ - هل يختلف واقع الضبط الاجتماعي في الأسرة السعودية باختلاف متغيرات الدراسة؟ - هل يختلف واقع التماسك في الأسرة السعودية باختلاف متغيرات الدراسة؟ - ما العلاقة بين الضبط الاجتماعي في الأسرة السعودية وتماسكها؟ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقارن، كما استخدمت ثلاث أدوات لجمع البيانات لكمية والكيفية وهي: الاستبيان والمقابلة الحرة والملاحظة وطبقت الدراسة على طلاب وطالبات المرحلة الثانوية العامة بمدينة الرياض، واستخدمت في الدراسة المقابلة الحرة، والملاحظة بالمشاركة، وقد أسفرت الدراسة عن نتائج نذكر منها:

- وجود فجوة بين واقع الضبط غير الرسمي الذي يتم داخل الأسرة والضبط الرسمي.
- وجود تذبذب في عمليات الضبط الاجتماعي داخل الأسرة رغم أن الضوابط مستندة إلى تعاليم الدين.
- إن الضبط الاجتماعي الديني في الأسرة السعودية يتميز بقوته حيث بلغ الوزن النسبي له (81.4)
- إن تقبل الأبناء في الأسرة السعودية من طلاب وطالبات المرحلة الثانوية العامة لأساليب الضبط الاجتماعي التي تستخدمها أسرهم لضبط سلوكهم هو فوق المتوسط.
- وجود عوامل تؤثر على تقبل الأبناء سلبا لأساليب الضبط في أسرهم كتنوع وسائل الإعلام المختلفة وما تبيته من مواد مختلفة (خالد بن عبدالرحمن السالم: 1423).

**6- دراسة زينب بنت طابع عليوة علي (1999):** بعنوان: "اتجاهات طالبات جامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز نحو الالتزام بأخلاق الإسلام"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة اتجاهات جامعة أم القرى وجامعة الملك عبدالعزيز نحو الالتزام بالأخلاق الإسلامية وفقا للمستوى الاقتصادي للطالبات ولهذا طُرح السؤال التالي:-

هل توجد علاقة بين مستوى التعليم الجامعي ونوعه والمستوى الاقتصادي لطالبات جامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز واتجاههن نحو الالتزام بالأخلاق الإسلامية؟

1- هل لمستوى التعليم الجامعي علاقة باتجاهات الطالبات نحو الالتزام بالأخلاق الإسلامية؟

2- هل يختلف اتجاه الطالبات نحو الالتزام بالأخلاق الإسلامية تبعا لنوع الكلية التي يتبعن لها؟

3- هل يختلف اتجاه الطالبات نحو الالتزام بالأخلاق الإسلامية تبعا لحالتهم الاقتصادي؟

وقد تكونت عينه الدراسة من (600 طالبة) من جامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز تم اختيارهن بالطريقة العشوائية لتمثيل مجتمع الطالبات من المستوى الأول والمستوى الرابع، واستخدمت المنهج الوصفي في هذه



الدراسة، أما الأداة فكانت استبياناً أعد خصيصاً لقياس أهداف الدراسة، واختيار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام تحليل التباين، كما استخدمت أيضاً النسب المئوية.

نستنتج من النتائج السابقة أن نختار طالبات الجامعيتين نحو الالتزام بالأخلاق الإسلامية مرتفع مع وجود بعض الفروق الطفيفة التي تختلف تبعاً لاختلاف المتغير. مع ملاحظة أن اتجاه الطالبات بجامعة أم القرى للالتزام بالأخلاق الإسلامية أعلى من طالبات جامعة الملك عبدالعزيز بشكل عام، وأن طالبات المستوى الرابع بكل من الجامعيتين اتجاهاً للالتزام بالأخلاق الإسلامية أعلى من الطالبات المستوى الأول. وأن اتجاه طالبات الدخل المنخفض بجامعة أم القرى مرتفع تليهن طالبات الدخل المتوسط تليهن طالبات الدخل المرتفع، ونجد أن اتجاه طالبات جامعة الملك عبدالعزيز (فئة الدخل المتوسط) للالتزام بالأخلاق الإسلامية مرتفع (تليهن طالبات الدخل المرتفع) (زينب بنت طابع عليوة علي: 1999).

**7- دراسة لطفي عبداللطيف (2012):** تفعيل الخط الساخن للإبلاغ عن مخالفات الركوب المحرم، ظاهرة خطيرة كشفتها دراسة ميدانية عن 1038 طالباً وطالبة بـ 3 جامعات. كشف الدكتور "سليمان بن قاسم العيد" رئيس الفريق العلمي بكرسي الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحسبة وتطبيقاتها المعاصرة بجامعة الملك سعود عن ظاهرة خطيرة للغاية تتعلق بمواعدة شباب لفتيات جامعيات خلال اليوم الدراسي بحيث تترك الطالبة المحاضرات و تتركب مع الشاب في سيارته الخاصة على انه احد محارمها ثم يتسكعان في الشوارع البعيدة ، ومع انتهاء اليوم الدراسي يقوم بتوصيلها لأقرب مكان تريده وهو ما يعرف بظاهرة "الركوب المحرم مع اجنبي" وتم ضبط عدة حالات منها مؤخراً !! وأشار الدكتور العيد الذي ناقش الظاهرة بمنهجية علمية رصينة بعيداً عن الانطباعات الشخصية عبر دراسة أجراها على 1038 طالبا وطالبة في ثلاث جامعات ،وهي الملك سعود بالرياض، والملك عبدالعزيز بجدة، والدمام بالشرقية إلى خطورة الظاهرة على المجتمع وعلى العملية التعليمية بشكل عام. وقال: إن حدوث التعارف المسبق بين الشاب والفتاة عن طريق خدمات الشبكة العنكبوتية، ورؤية المقاطع الجنسية والأفلام والصور في الفضائيات وعلى مواقع الانترنت، أدت إلى انتشار مثل هذه الظواهر السلبية على المجتمع السعودي المعروف بتمسكه بقيم الشرع الحنيف. وربطت الدراسة بين الظاهرة، والتقليد الأعمى للسافرات في أفلام السينما ومحطات المجون والخلاعة الفضائية التي تشيع ثقافة الحب بين الشباب والفتيات دون وجود علاقة شرعية، وغيره مما يبثه الإعلام الفاسد من مظاهر وعلاقات محرمة تحت زعم التحرر ومواكبة الحضارة الحديثة. وأظهرت دراسة العيد أن العامل الأسري المتمثل في انشغال الأبوين عن الفتاة وإهمالها وعدم متابعة الأبناء داخل الأسرة وضعف رقابة الأبوين، واستخدام بعض الإباء طرقاً غير صحيحة في التربية وراء انتشار ظاهرة الركوب المحرم للفتاة مع اجنبي. وقالت الدراسة: إن من أسباب الظاهرة أيضاً عوامل ذاتية مثل قلة الوازع الديني لدى الفتاة، والتبرج والسفور، وضعف الرقابة الذاتية لدى الشاب الذي يستدرج الفتاة بالإضافة إلى تهوين البعض من المشكلة، وعدم وجود عقوبات رادعة لمن يمارسون تلك الجرائم اللاأخلاقية.

وطالب الدكتور العيد بضرورة التحرك لمقاومة مثل تلك الظواهر الخطيرة، ومراجعة الأنظمة والقوانين الخاصة بسلوك الطالبات بالجامعات ونظام العقوبات، والتعريف بها من خلال وسائل التقنية الحديثة. وأكد أهمية تفعيل

الخط الساخن للتبليغ عن أي مخالفة، والتدخل الفوري لاحتواء المشكلة في الوقت المناسب مع ضرورة تخصيص أنشطة وفعاليات مختلفة لشغل الأوقات لدى الطالبات (لطي عبداللطيف: 2012).

- **الجانب النظري:** أورد الأستاذ حسن عالي في دراسته الضبط الاجتماعي (مفاهيم وأبعاد) ما يلي:

**أولاً- مفهوم الضبط الاجتماعي:** يعد موضوع الضبط الاجتماعي من أهم الموضوعات التي تناولها العلماء والمفكرون، واهتم به علماء التربية والاجتماع وعلم النفس لصلته الوثيقة بتنظيم المجتمعات وحياة الأفراد داخل هذه المجتمعات. ولا يزال موضوع الضبط الاجتماعي يعاني كثيرا من الخلط والغموض، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى اختلاف العلماء أنفسهم في مسألة تحديدهم لمفهوم الضبط الاجتماعي، وعدم اتفاقهم على تعريف واضح محدد له، وكذلك عدم اتفاقهم على ميدان الضبط الاجتماعي وحدوده بوصفه عملية تتطوي على كثير من المضامين والمفاهيم التي تتدخل في تحديد أبعاده ووظائفه بالنظر إلى أسسه ومجالاته النظرية والعملية. وقد وردت إشارات إلى مسألة النظام والقواعد المنظمة للسلوك والسلطة في كثير من الكتب القديمة، حيث تعرض فلاسفة اليونان القدماء لمسألة الضبط الاجتماعي، ولكنهم استخدموا مصطلحات أخرى: كالقانون أو الدين أو العرف أو الأخلاق. غير أن أول رائد لمفهوم الضبط الاجتماعي (ابن خلدون) الذي أشار في مقدمته إلى الضبط الاجتماعي بصورة أكثر وضوحا وتحديدا في قوله: "إن الاجتماع للبشر ضروري ولا بد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه، وحكمه فيهم إما أن يستند إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه، أو إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليه ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم، فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة، والثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط". كما يرى أن الإنسان بحاجة إلى سلطة ضابطة لسلوكه الاجتماعي، وأن عمران المدن بحاجة إلى تدخل ذوي الشأن والسلطان من أجل فاعلية النوازع وحماية المنشآت، ووسائل الضبط التي تحقق هذه الغاية تتمثل في: الدين، والقانون، والآداب العامة، والأعراف، والعادات، والتقاليد.

### ثانيا- الضبط ضرورة اجتماعية:

الإنسان بطبيعته اجتماعي، لا يستطيع العيش وحيدا ولا بد أن ينتمي إلى جماعة يستمد منها القوة والأمن والطمأنينة، ويسهم مع الآخرين في تحقيق الخير والمعيشة الكريمة. وقد بدأت المجتمعات البشرية بمجتمع العائلة، ثم توسعت إلى مجتمع القبيلة ومجتمع القرية ومجتمع المدينة حتى أصبحت مجتمعات قومية. وترتكز المجتمعات في بنيتها على العناصر التالية:

- قيم أخلاقية يؤمن بها أفراد المجتمع، وتمثل الأهداف والغايات التي يسعون إلى تحقيقها.

- ترجمة قيم الجماعة إلى أنظمة وقوانين وأعراف تلتزم بها الجماعة في نشاطهم وسلوكهم، ويعتبرون من يخالفها مذنبا يستحق العقاب. وفي كل جماعة من الجماعات تنشأ طائفة من الأفعال والممارسات والإجراءات والطرق التي يزاولها الأفراد لتنظيم أحوالهم والتعبير عن أفكارهم وما يجول في مشاعرهم، ولتحقيق الغايات التي يسعون إليها. وعندما تستقر هذه الأفعال في شعور الجماعة وترسخ في عقول الأفراد تصبح قواعد ملزمة، تكون نظما مختلفة تؤدي إلى التنظيم الاجتماعي الذي يركز عليه استقرار المجتمع. وقد اعتبر العالم "هربرت سبنسر"

المجتمع كائنا عضويا يشبه من كل نواحيه وخصائصه ومقوماته ووظائفه الجسم الحي، كما أنه يتطور كما تتطور الكائنات العضوية، فكما أن للجسم العضوي بناء عام أو هيكل يضم مجموعة من الأعضاء الداخلية كالقلب والمعدة والأمعاء ، ولكل عضو من هذه الأعضاء وظيفة معينة تتفاعل مع وظائف الأعضاء الأخرى من أجل إبقاء الجسم أو البناء العضوي حيا، كذلك المجتمع بناء عام يضم مجموعة من النظم (كالنظام السياسي والأسري والاقتصادي ...). ويقوم كل نظام بأداء وظيفة محددة، في إطار إشباع حاجات أعضاء المجتمع، وتتفاعل هذه النظم مع بعضها بحيث تبقى المجتمع قائما بذاته. وإذا حدث خلل جوهري في وظائف أي عضو من أعضاء الجسم، فإنه يمرض وقد يصل إلى الوفاة، كذلك فإن اختلال أي نظام من نظم المجتمع يؤدي إلى ظهور الأمراض الاجتماعية المتمثلة في الجريمة والتفكك الأسري وانحراف الأحداث والتسيب ... إلخ، وكما أن الجسم الإنساني يموت فإن المجتمع يمكن أن يتفكك وينحل.

### ثالثا - نظريات الضبط الاجتماعي:

اختلفت أفكار العلماء والباحثين حول مفهوم الضبط الاجتماعي وما ينطوي عليه، وتعددت تعريفاتهم لمصطلح الضبط الاجتماعي، وتبعاً لذلك ظهرت عدة نظريات في مجال الضبط الاجتماعي، كل نظرية تفسر وجهة نظر صاحبها وفكرته عن الضبط الاجتماعي. وفيما يلي عرض موجز لأهم نظريات الضبط الاجتماعي الغربية القديمة والحديثة.

1- **نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي (روس Ross):** تقوم هذه النظرية على أساس الطبيعة الخيرة للإنسان، إذ يعتقد روس أن داخل النفس الإنسانية أربع غرائز هي: المشاركة أو التعاطف، القابلية للاجتماع، الإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي. تشكل هذه الغرائز نظاما اجتماعيا للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي. وكلما تطور المجتمع ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرة المصلحة الذاتية عليه، وهنا يضطر لمجتمع لوضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين أفرادها وتزداد تلك الضوابط وتتطور كلما ازداد تحضر المجتمع، وتعددت أنظمتها، وتباينت جماعاته. أي أن هناك مجموعة أسباب أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله وهي.

- زيادة حجم السكان وظهور طوائف وعشائر جديدة.

- ضعف الغرائز الطبيعية، وظهور الأنانية الفردية.

- ظهور جماعات متباينة (اقتصاديا أو عنصريا أو طبقيا أو ثقافيا ...) في المجتمع الواحد.

2- **نظرية الضوابط التلقائية (سمنر Sumner):** تنصب الفكرة الأساسية لنظرية "سمنر" على أن الصفة الرئيسة للواقع الاجتماعي تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق العادات الشعبية، إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي، وهي ليست من خلق الإرادة الإنسانية. فهو يقول في كتابه "الطرائق الشعبية": "إن الطرائق الشعبية عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه، وطالما أنها محتفظة بفاعليتها فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي، وبالتالي تصبح ضرورية لنجاح الأجيال المتعاقبة" فالأعراف عند "سمنر" لها

أهمية بالغة، فهي التي تحكم النظم والقوانين وهو يرى أنه لا يوجد حد فاصل بين الأعراف والقوانين، والفرق بينهما يكمن في الجزاءات، حيث أن الجزاءات القانونية أكثر عقلانية وتنظيماً من الجزاءات العرفية.

**3- نظرية الضبط الذاتي (كولي Cooley):** ينظر كولي للمجتمع على أساس أنه كل لا يتجزأ يعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرمز والأنماط والمستويات الجمعية والقيم والمثل، فهو يرى أن الضبط الاجتماعي هو تلك العملية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع، أي أنه ضبط ذاتي يقوم به المجتمع، فالمجتمع هو الذي يضبط، وهو الذي ينضبط في نفس الوقت. وبناء عليه فالأفراد ليسوا منعزلين عن العقل الاجتماعي والضببط الاجتماعي يفرض على الكل الاجتماعي وبواسطته، وهو يظهر في المجتمعات الشاملة والجماعات الخاصة.

**4- النظرية البنائية الوظيفية (لانديز Landis):** يركز "لانديز" على مكونات البناء الاجتماعي ودورها في الضبط الاجتماعي، كما يركز على مفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية وعلاقة هذه النظم بالضبط الاجتماعي ويصور "لانديز" النظم الاجتماعية على شكل خط متصل نظري، يمثل أحد طرفيه التفكك الاجتماعي الذي يتسم بالفوضوية والنزعات الفردية، بنما يمثل الطرف الآخر التنظيم الاجتماعي الأكثر صرامة والذي يتميز بالاعتماد على السلطة المطلقة، وبينهما توجد منطقة تسامح واسعة.

#### **5- النظرية الثقافية التكاملية (جيروفيتش Gurvitch):**

يركز جيروفيتش على ضرورة دراسة الضبط الاجتماعي على أسس وشروط تتمثل في:

- أن الضبط الاجتماعي ليس نتيجة لتطور المجتمع وتقدمه، بل أنه كان موجوداً في المراحل المبكرة من تاريخ المجتمعات الإنسانية، إذ يستحيل تصور مجتمع بلا ضوابط.
- أن الضبط الاجتماعي واقع اجتماعي وليس أداة للتقدم.
- عدم وجود صراع بين المجتمع والأفراد.
- أن كل نمط من أنماط المجتمعات هو عبارة عن عالم صغير يتألف من جماعات، ولذا فإن مؤسسات الضبط الاجتماعي تختلف باختلاف الجماعات والمؤسسات.. ويذهب "جيروفيتش" إلى أن الضبط الاجتماعي إما أن يكون ضبطاً منظماً، أو ضبطاً عن طريق الممارسات الثقافية والرموز كالعادات والتقاليد، أو ضبطاً تلقائياً من خلال القيم والأفكار والمثل، أو ضبطاً أكثر تلقائياً من خلال الخبرة الجمعية المباشرة.
- كانت هذه أهم النظريات في الضبط الاجتماعي، ويتضح مدى التباين والاختلاف في نظرة علماء الاجتماع إلى طبيعة الضبط الاجتماعي، فقد اهتم روس بالغرناز الإنسانية ودورها الإيجابي والسلبي في الضبط الذاتي، في حين ركز سمنر على الأعراف والتقاليد، واعتبرها الوسيلة الوحيدة والضابطة للمجتمع، بينما أبرز كولي دور المثل والقيم في تحقيق الضبط الذاتي فضبط الجماعة ينبع من ضبط الفرد لذاته. أما لانديز فقد اهتم بالنظم الاجتماعية باعتبارها أدوات الضبط الاجتماعي، ووضع جيروفيتش شروطاً ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند دراسة الضبط الاجتماعي.

رابعاً- أساليب الضبط الاجتماعي: يقصد بأساليب الضبط الاجتماعي: الطرق والممارسات التي تتحكم في تصرفات الأفراد وتعمل كقوى تجبر الأفراد على الخضوع للمعايير الاجتماعية. فكل مجتمع من المجتمعات البشرية له أساليب ضبط تنظم حياة البشر وتحكم طرق معاملاتهم وسلوكياتهم لتحقيق الضبط الاجتماعي كالقوانين والأعراف والعادات والتقاليد. وتختلف أساليب الضبط الاجتماعي في أهميتها باختلاف المجتمعات وباختلاف الزمان والمكان، فقد تكون الطرائق الشعبية أسلوباً من الدرجة الأولى في بعض المجتمعات، ويكون القانون في المرتبة الثانية، وقد يحدث العكس. ويشير جيب (Gibbs, 1981) إلى أن تعدد صور وأنواع الضبط الاجتماعي وتغيرهما من مجتمع لآخر، ومن عصر إلى آخر، يشكل موضوعاً غامضاً في علم الاجتماع، كما أن تلك الظواهر المتنوعة للضبط الاجتماعي جعلت من الصعب إعطاء تعريف محدد ومناسب له. كما يؤكد جانوتز (Janowitz, 1991) أن صور وأنواع الضبط الاجتماعي جاءت نتيجة تغيرات شخصية سابقة، وكل من هذه الصور له تأثير مختلف على السلوك الاجتماعي، ومهمة علم الاجتماع تتركز في بحث هذه الصور ونتائج الضبط الاجتماعي.

ومن هنا فقد اختلف العلماء في تحديد مصطلح لهذه الأساليب، كما اختلفوا في تصنيفها، فسامها روس وسائل الضبط الاجتماعي وحددها في خمس عشرة وسيلة مرتبة كما يلي: الرأي العام، التقاليد، الشخصية، القانون، دين الجماعة، التراث، المعتقدات، المثل العليا، القيم الاجتماعية، الإيحاء الاجتماعي، الشعائر والطقوس، الأساطير والأوهام، الفن الأخلاق.

بينما صنف لانديز وسائل الضبط الاجتماعي إلى قسمين:

- الوسائل الضرورية لإيجاد النظام الاجتماعي، وتشمل: القيم، والمعايير، والأعراف، والعادات

- وسائل تدعيم النظام الاجتماعي، وقسمها إلى قسمين:

1- النظم الاجتماعية، كالأُسرة والدين والمدرسة والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا.

2- الأبنية الاجتماعية، كالجنس والطبقة والجماعة الأولية والثانوية. وحدد بارسونز خمسة أساليب للضبط الاجتماعي وهي.

1- التنشئة الاجتماعية 2- المقاطعة الاجتماعية 3- ضغط الجماعة 4- السجون المنظمة 5- قيام المؤسسات والمنظمات. أما لابيير فقد ميز بين وسائل الضبط الاجتماعي من الناحية العملية وتشمل: (الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح)، وبين الأساليب الفنية التي تكمل تدعيم سلطة الجماعة على أفرادها وتتلخص في أنواع الجزاءات (الجمعية والنفسية والرمزية والتوقعية). بينما يميز جيروفيتش بين صور الضبط الاجتماعي وأنواعه وهيئاته. فأنواع الضبط الاجتماعي هي القانون والدين والمعرفة والتربية والفن والأخلاق أي أنه اعتبر تلك الأمور أنواعاً للضبط الاجتماعي وليست وسائل أو أساليب. وعلى الرغم من اختلاف علماء التربية والاجتماع في مسمى أساليب الضبط الاجتماعي وتصنيفاتها، إلا أن الإجماع يكاد يكون واحداً على أهمية هذه الأساليب، فالنظام الاجتماعي يعتبر نتاجاً طبيعياً لفاعلية وسائل الضبط الاجتماعي.

**خامسا- المعايير الاجتماعية:** المعيار الاجتماعي هو مقياس أو قاعدة أو إطار مرجعي للخبرة والإدراك الاجتماعي والاتجاهات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي. وهو السلوك الاجتماعي النموذجي أو المثالي الذي يتكرر بقبول اجتماعي دون رفض أو اعتراض أو نقد. فالاتجاهات التي يشترك فيها أفراد الجماعة والتي تيسر لهم سبيل التفاعل والتواصل هي معايير اجتماعية للجماعة. وقد عبر سمير عن المعايير بقوله: "إنها ضوابط تشبه القوى الطبيعية التي يستخدمها الأفراد دون وعي منهم، وتنمو مع التجربة وتنتقل من جيل إلى جيل دون أن يحدث أي شذوذ أو انحراف في طبيعة الأداء، ورغم ذلك فهي قابلة للتغير والتطور بما يتفق مع طبيعة المجتمع" والمعايير الاجتماعية تشمل عددا هائلا من تفاعل الجماعة في ماضيها وحاضرها وتقع ضمن: الأخلاق، والقيم الاجتماعية، والعادات والتقاليد، والأحكام القانونية والعرف، وبوجه عام هي التي تحدد ما هو صواب وما هو خطأ، وما هو جائز وما هو غير جائز، وما يجب أن يكون وما يجب ألا يكون، حتى يكون الفرد مقبولا من الجماعة ملتزما بسلوكها ومسائرا لقواعدها ومتجنباً لرفضها. وعلى رأس المعايير الاجتماعية تأتي التعاليم الدينية، والمثل العليا، والخلق النبيل، والعادات الحسنة التي تنتشر في المجتمع فتكون هي أساس الحكم ومنطلق القياس. وهذه الأنواع من المعايير الاجتماعية تؤدي غرضاً واحداً، هو إمداد أفراد المجتمع بمعاني موحدة يستطيعون بواسطتها أو عن طريقها التعامل فيما بينهم وفق هذه المعايير وأن يفهم بعضهم البعض الآخر، وبذلك تصبح هذه المعايير ضرورية لكل شكل من أشكال السلوك وتفسيره. ولذلك فالحكم على السلوك وتفسيره إنما يخضع لبعض المعايير الاجتماعية. ونخلص مما سبق إلى أن المعايير الاجتماعية هي القواعد التي يستند إليها المجتمع، بينما أساليب الضبط الاجتماعي هي الطرق والوسائل التي تمارس لتطبيق تلك القواعد بهدف الحفاظ على المجتمع من التفكك والانحيار (حسن عالي: 2009، swmsa.net).

**سادسا- الجريمة الأخلاقية نتيجة لأزمة القيم الاجتماعية:** تعرضت منظومة القيم الاجتماعية إلى هزات أو تحولات غير مرغوب فيها أو انتابها نوع من الخلل، نتيجة عوامل وظروف محددة؛ تدهورت أحوال البشر وعم الفساد في الأرض وشعر الناس كما يشير ابن خلدون- بفقدان التوازن وعدم الثقة وضياح الرؤى وانتابت البشر حالة من الإحباط والعجز وعدم الرضى والقلق والتوتر وشاعت بين الناس حالة من التردّي والوهن، وسادت الفوضى الأخلاقية والسلوكية وفقد النظام الاجتماعي قدرته على البقاء والالتزام وضعف لديهم الشعور بالانتماء للوطن. كل ذلك يعنى الإحساس بوجود أزمة أو حالة يطلق عليها علماء الاجتماع "اللامعيارية الأخلاقية". وقد أثرت هذه التغيرات بشكل مباشر على القيم الأخلاقية لدى أفراد المجتمع بصفة عامة وأدت إلى ما يسمى بأزمة القيم الأخلاقية.

وترجع الأزمة الأخلاقية والسلوكية إلى عوامل داخلية، وعوامل خارجية، فالعوامل الداخلية مرتبطة بالبنية الداخلية للمجتمع وهي نتاج لعوامل مادية حيث المشكلات الاقتصادية التي تواجه الناس خلال مسيرة حياتهم المعيشية، وتقف حائلا أمام احتياجاتهم الأساسية بالفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وانخفاض المدخول وقلة الخدمات وزيادة مستوى المعيشة والقهر المادي والاستغلال الاجتماعي وعجز الأفراد عن تدبير أمور حياتهم المعيشية، كل ذلك يؤدي إلى تشكيل أنماط سلوكية لا معيارية ويخلق نوعا من الخلل الذي يتفاقم عبر الزمن؛

بل قد يصل إلى خلق أشكال من الانحراف؛ حيث يحاول كل فرد البحث عن وسائل غير مشروعة للتغلب على تلك المشكلات المادية والضغط الناتجة عنها. وبالإضافة إلى العوامل المادية، هناك عوامل غير مادية تلعب دورا هاما في تكوين الظواهر الاجتماعية المرضية من أهمها الفساد والتسيب واللامبالاة وعدم الانضباط والفوضى الأخلاقية وزيادة العنف والتطرف بأشكاله المختلفة، وظهر أنواع من الجرائم المنظورة وغير المنظورة كالرشوة والعنف وغيرها من الأفعال التي تدل على تدهور القيم الاجتماعية وتحولها من قيم إيجابية بناءة إلى قيم سلبية تضعف من قدرات البشر وتهدم كيانات المجتمعات البشرية. أما العوامل الخارجية فتتمثل في الثورة العلمية والتكنولوجية حيث جعلت العالم أكثر اندماجا وسهلت حركة الأفراد ورأس المال والسلع والخدمات وانتقال المفاهيم والأذواق والمفردات فيما بين الثقافات والحضارات، فهي الطاقة المولدة المحركة للقرن الحادي والعشرين في كل سياقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية. فهذه الثورة أحدثت تغيرات أساسية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى أدوارهم وأبرز جوانب الثورة العلمية في الحاسوب والإنترنت. وقد أثرت الثورة العلمية والتكنولوجية على الشباب فأصيب بعدم القدرة على الاستقرار في القيم الموروثة، والمكتسبة، ضعف القدرة على الاختيار بين القيم المتضاربة، عجز عن تطبيق ما يؤمنون به من قيم، مما سبب له أزمة قيمية دفعت بالثورة على قيم المجتمع واغترابهم عن القيم التي جاءت بها الثورة العلمية والتكنولوجية. كما أثرت الثورة العلمية والتكنولوجية على القيم فانتشرت سلوكيات مشتركة منها الثقافة الاستهلاكية، أغنيات شبابية، ملابس عالمية، أفلام عنف، تميم الأذواق، تقولب السلوك، ثقافة المخدرات، وقد أفرزت عدة مشكلات منها انتشار الجرائم، العنف، وتدهور مستوى المعيشة، تقليص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء. وكذلك أثر الإعلام بما يملكه من قوة تأثير كبيرة وخاصة بعد ظهور الفضائيات على القيم، وقد ساهم الإعلام في نشر أنماط وقيما أخذ بعضها طابعا عالميا وجاوز حدود حضارته التي أفرزته من خلال انتشار ثقافة الصورة، وقد أثر الإعلام على تشكيل وعي تأكيد القيم النفعية والفردية، وانتشار ثقافة الاستهلاك نتيجة الانفتاح، والهجرة للخليج بالإضافة إلى انتشار المخدرات، تمجيد كل ما هو أجنبي وتحول الشباب إلى اتساق عالمي متحرر.

يتضح مما سبق أن العوامل الداخلية المرتبطة بالبنية الداخلية والعوامل الخارجية المتمثلة في الثورة العلمية والتكنولوجيا وآلياتها المختلفة أثرت على القيم بصفة عامة وساعدت على إلى حدوث الأزمة الأخلاقية بصفة خاصة. (أحمد فاروق أحمد حسن: ص8).

#### - الجانب الميداني:

1- **منهج الدراسة:** استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليل الاستجابات التي استقاها من الميدان لوصف ظاهرة الجريمة الأخلاقية، من خلال الوصف الكيفي للمعطيات التي أدلى بها الطلبة والطالبات، ثم إعادة تحليلها كميًا من أجل قياس آراء الطلبة واصدار الأحكام على الظاهرة.

2- **مجتمع الدراسة:** تكون مجتمع الدراسة من طلبة علم النفس من جامعتي محمد بوضياف بالمسيلة وجامعة باجي مختار بعنابة.

- 3- **عينة الدراسة:** تكونت عينة الدراسة من 120 طالبا وطالبة، (60 ذكور، 60 إناث). وقد تم اختيار العينة بالطريقة القصدية.
- 4- **حدود الدراسة:** أجريت الدراسة في السداسي الأول من الموسم الدراسي 2016/2015. بجامعة مسيلة وعنابة.
- 5- **أداة الدراسة وإجراءاتها:** هو عبارة عن قائمة مواقف أو استبانة، من إعداد الباحث، وقد اتبع الباحث مجموعة من الإجراءات لتكون صالحة للتطبيق وهي:
- الاطلاع على الجانب النظري فيما يتعلق بمعايير الضبط الاجتماعي وقيمتها في تماسك المجتمع.
  - الاطلاع على ما أتيح من الدراسات الميدانية سواء في مجال الدراسة أو التي لها علاقة مباشرة.
  - اختيار عشرة 10 مواقف يعتقد الباحث أنها كافية لإصدار أحكام على نتائج الدراسة.
- 6- **صدق الأداة:**
- **صدق المحكمين:** بعد اعداد الصورة الأولية لقائمة تغير معايير الضبط الاجتماعي، قام الباحث بعرضها على أربعة خبراء في علم الاجتماع واثان في علم النفس؛ وقد أكدوا أن المواقف فعلا مصاغة من الخلفية النظرية؛ ويمكن قياسها والتحقق منها بسهولة، وبذلك لم يطلبوا أي تغييرات لا شكلية ولا معرفية بنسبة تتجاوز 90%. ماعدا اشارة أحدهم إلى إمكانية زيادة عدد البنود.
  - **الصدق الذاتي (المستخرج من معامل الثبات):** بلغ الصدق الذاتي للقائمة 0.95، وهو معامل عالي يدل على صدق الأداة.
  - **ثبات الأداة:** عن طريق التطبيق وإعادة التطبيق على عشرون طالبة ليست من عينة الدراسة خلال فترة عشرة أيام. ويتطبيق معامل بيرسون تحصلنا على نتيجة 0.92 وهو مؤشر على ثبات الاختبار.
  - 7- **الأساليب الإحصائية:** اعتمد الباحث على التكرارات والنسب المئوية ومعامل بيرسون.



## 8- عرض النتائج على ضوء الفرضيات:

- عرض نتائج الفرضية الأولى: - نتوقع أن أغلب الطالبات الجامعيات المقيمات اللاتي غيرن معاييرهن يقعن في الجريمة الأخلاقية بدرجة كبيرة.

جدول رقم 1: الدرجات الكلية التي تحصل عليها الطلبة والطالبات على المقياس

الرقم	العبارات	البدائل				
		درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جدا
1	الابتعاد عن الوازع الديني	16	76	22	06	00
2	التحرر من القيود الاجتماعية	06	90	14	08	02
3	التخلص من العادات السائدة	12	76	24	08	00
4	التحرر من نظرة المجتمع إليها	22	90	04	02	02
5	رفض القيم السائدة	10	100	10	00	00
6	معارضة القوانين الاجتماعية	30	80	06	04	00
7	مقاومة الشعور بالقهر	20	70	16	14	00
8	التكيف مع التفتح الحضاري	28	84	08	00	00
9	الشعور باستقلالية الشخصية	12	80	18	06	04
10	مقاومة الطقوس الوهمية	12	106	02	00	00
المجموع		168	852	124	48	08
استجابات الجنسين من أصل 100%		14.00	71.00	10.33	04.00	00.66

جدول رقم 2: نتائج استجابات الطلبة والطالبات على المقياس

الترتيب	النسبة	عدد التكرارات	التقييم	الرقم
02	14.00	168	بدرجة كبيرة جدا	1
01	71.00	852	بدرجة كبيرة	2
03	10.33	124	بدرجة متوسطة	3
04	04.00	48	بدرجة ضعيفة	4
05	00.66	08	بدرجة ضعيفة جدا	5

يظهر الجدولين (1) و(2) استجابات عينة الدراسة على المقياس - تغير معايير الضوابط الاجتماعية- وقد بينت نتائج الجدولين أنه جاء في المرتبة الأولى المستجيبون بدرجة كبيرة؛ وذلك بنسبة بلغت 71.00%، بينما جاء في المركز الثاني المستجيبون بدرجة كبيرة جداً؛ وذلك بنسبة بلغت 14.00%، بينما جاء في المركز الثالث المستجيبون بدرجة متوسط؛ بنسبة بلغت 10.33% وجاء في المرتبة الرابعة المستجيبون بدرجة ضعيفة بنسبة 04.00%، وفي المرتبة الأخيرة المستجيبون بدرجة ضعيفة جداً بنسبة 00.66%. هذا يعني أن أغلب الطالبات الجامعيات المقيمات اللاتي غيرن معاييرهن يقعن في الجريمة الأخلاقية بدرجة كبيرة. ومنه تحقق الفرضية الأولى.

- عرض نتائج الفرضية الثانية: - نتوقع عدم وجود اختلاف بين رأي الطلبة الذكور والإناث.

جدول رقم 3: الدرجات التي تحصلت عليها الطالبات على المقياس (درجة الإناث)

الرقم	العبارات	البدائل				
		درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جداً
1	الابتعاد عن الوازع الديني	08	38	11	03	00
2	التحرر من القيود الاجتماعية	03	46	06	04	01
3	التخلص من العادات السائدة	06	38	12	04	00
4	التحرر من نظرة المجتمع إليها	11	45	02	01	01
5	رفض القيم السائدة	03	53	04	00	00
6	معارضة القوانين الاجتماعية	15	40	03	02	00
7	مقاومة الشعور بالقهر	10	36	07	07	00
8	التكيف مع التفتح الحضاري	14	42	04	00	00
9	الشعور باستقلالية الشخصية	06	40	09	03	02
10	مقاومة الطقوس الوهمية	05	54	01	00	00
المجموع		91	432	60	13	04
استجابات الذكور من أصل 50.00%		07.58	36.00	05.00	01.08	00.33

جدول رقم 4: نتائج استجابات الطالبات على المقياس

الرقم	التقييم	عدد التكرارات	النسبة	الترتيب
1	بدرجة كبيرة جداً	91	07.58	02

01	36.00	432	بدرجة كبيرة	2
03	05.00	60	بدرجة متوسطة	3
04	01.08	13	بدرجة ضعيفة	4
05	00.33	04	بدرجة ضعيفة جدا	5

يظهر الجدولين (3) و(4) استجابات الطالبات على المقياس وقد بينت نتائج الجدولين أنه جاء في المرتبة الأولى المستجيبات بدرجة كبيرة؛ وذلك بنسبة بلغت 36.00%، بينما جاء في المركز الثاني المستجيبات بدرجة كبيرة جدا؛ وذلك بنسبة بلغت 07.58%، بينما جاء في المركز الثالث المستجيبات بدرجة متوسط؛ بنسبة بلغت 05.00%، وجاء في المرتبة الرابعة المستجيبات بدرجة ضعيفة بنسبة 01.08%، وفي المرتبة الأخيرة المستجيبات بدرجة ضعيفة جدا بنسبة 00.33%. هذا يعني أن الطالبات استجبن بنسبة 36.00% من أصل 50.00%، (120/60).

جدول رقم 5: الدرجات التي تحصل عليها الطلبة على المقياس (درجة الذكور)

الرقم	العبارات	البدائل				
		بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جدا
1	الابتعاد عن الوازع الديني	08	38	11	03	00
2	التحرر من القيود الاجتماعية	05	43	07	04	01
3	التخلص من العادات السائدة	06	38	12	04	00
4	التحرر من نظرة المجتمع إليها	13	43	02	01	01
5	رفض القيم السائدة	05	50	05	00	00
6	معارضة القوانين الاجتماعية	15	40	03	02	00
7	مقاومة الشعور بالقهر	10	35	08	07	00
8	التكيف مع التفتح الحضاري	14	42	04	00	00
9	الشعور باستقلالية الشخصية	06	40	09	03	02
10	مقاومة الطقوس الوهمية	06	51	03	00	00
المجموع		88	420	64	24	04
استجابات الذكور من أصل 50.00%		07.33	35.00	05.33	02.00	00.33

جدول رقم 6: نتائج استجابات الطالبات على المقياس

الترتيب	النسبة	عدد التكرارات	التقييم	الرقم
02	07.33	88	بدرجة كبيرة جدا	1
01	35.00	420	بدرجة كبيرة	2
03	05.33	64	بدرجة متوسطة	3
04	02.00	24	بدرجة ضعيفة	4
05	00.33	04	بدرجة ضعيفة جدا	5

يظهر الجدولين (5) و(6) استجابات الطلبة على المقياس وقد بينت نتائج الجدولين أنه جاء في المرتبة الأولى المستجيبون بدرجة كبيرة؛ وذلك بنسبة بلغت 35.00%، بينما جاء في المركز الثاني المستجيبون بدرجة كبيرة جدا؛ وذلك بنسبة بلغت 07.33%، بينما جاء في المركز الثالث المستجيبون بدرجة متوسط؛ بنسبة بلغت 05.33%، وجاء في المرتبة الرابعة المستجيبون بدرجة ضعيفة بنسبة 02.00%، وفي المرتبة الأخيرة المستجيبون بدرجة ضعيفة جدا بنسبة 00.33%. هذا يعني أن الطلبة استجابوا بنسبة 35.00% من أصل 50.00% (120/60). وهذا يعني عدم وجود اختلاف بين رأي الطلبة الذكور والإناث (36%، 35%). ومنه تحقق الفرضية الثانية.

#### - تفسير ومناقشة النتائج:

- بالنسبة للفرضية الأولى: دلت النتائج أن نسبة 71.00% من مجموع عينة الدراسة أجابوا على التقييم (بدرجة كبيرة) أي حوالي 85 طالبا من أصل 120 طالبا وطالبة. وهذه النتيجة لها العديد من الدلالات منها: أن سبب الجريمة الأخلاقية من وجهة نظر الطلبة ذكورا وإناثا يعود بالفعل إلى تغييرهن لمعايير الضبط الاجتماعي، بحيث كان التكرارات من 76 إلى 106 طالبا وطالبة من أصل 120 عينة الدراسة. بحيث حققت العبارات - التحرر من القيود الاجتماعية - التحرر من نظرة المجتمع إليها - رفض القيم السائدة - مقاومة الطقوس الوهمية أعلى التكرارات؛ تراوحت بين 90 و106 طالبا وطالبة وهي غالبية عينة الدراسة. في حين جاءت في التصنيف الثاني كل من - الابتعاد عن الوازع الديني - التخلص من العادات السائدة - معارضة القوانين الاجتماعية - مقاومة الشعور بالقهر - التكيف مع التفتح الحضاري - الشعور باستقلالية الشخصية، بتكرارات تراوحت بين 70 و80 طالبا وطالبة، وهذا دليل قوي على نظرة الطلبة والطالبات إلى الطالبات المقيمات، ويؤكدون أن سبب الجرائم الأخلاقية يعود بالدرجة الأولى إلى القيم الاجتماعية بعينها كالتحرر من قيود المجتمع ومن نظرتة إليها ورفض القيم السائدة ومقاومة الطقوس البالية، يعني أن معظم الطالبات لديهن القابلية لتغيير

معايير الضبط الاجتماعي، لأسباب قد تعود إلى عدم قناعتهم بهذه المعايير أو لأنها فرضت عليهن، وبالتالي تتلشى هذه القيم أمام القيم السائدة؛ ويقعن في مسمى الجرائم الأخلاقية بأنواعها. وقد اتفقت دراستنا مع دراسة دراسة أوموسى ذهبية، موساوي فاطمة الزهراء (2015) التي أكدت أن ضعف الضبط الاجتماعي له علاقته بجرائم الطالبات المقيمات بالحي الجامعي، وكذلك ضعف الضبط الأسري له علاقة بممارسة الجريمة بين الطالبات المقيمات. ودراسة زينب دهيمي (2011) التي توصلت إلى وجود الجرائم في الإقامات الجامعية بسبب اللامعيارية في المجتمع والغياب التام لمؤسسات الدولة وبالتالي يصبح وجود هذه الأخيرة لا مبرر له، والاجرام إذا ما بلغ درجة معينة من الانتشار في مجتمع ما ذلك يعني أن المؤسسات المشكلة لهذا المجتمع مريضة بالمعنى السوسيولوجي للكلمة ومن بينها: الأسرة والمدرسة والمسجد.... واتفقت كذلك مع دراسة علي رافع الحسنية (2005) التي أكدت على دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة. وكذلك دراسة خالد بن عبدالرحمن السالم (1423) التي أوضحت أهمية الضبط الاجتماعي في المجتمع، وأن الضوابط تختلف من مجتمع إلى آخر، وأن الانحراف ينشأ في حالة فشل الضوابط الاجتماعية. واتفقت دراستنا مع دراسة لطفي عبد اللطيف (2012) في أن حدوث التعارف المسبق بين الشاب والفتاة عن طريق خدمات الشبكة العنكبوتية، ورؤية المقاطع الجنسية والأفلام والصور في الفضائيات وعلى مواقع الانترنت، أدت إلى انتشار مثل هذه الظواهر السلبية على المجتمع. وربطت الدراسة بين الظاهرة، والتقليد الأعمى للسافرات في أفلام السينما ومحطات المجون والخلاعة الفضائية التي تشيع ثقافة الحب بين الشباب والفتيات دون وجود علاقة شرعية، وغيره مما يبثه الإعلام الفاسد من مظاهر وعلاقات محرمة تحت زعم التحرر ومواكبة الحضارة الحديثة.

- **تفسير ومناقشة الفرضية الثانية:** تشير نتائج الفرضية الثانية أن نسبة 36.00% من مجموع الإناث أجابوا على التقييم (بدرجة كبيرة) أي حوالي 43 طالبة من أصل 60 طالبة. فيما كانت نسبة 35.00% من مجموع الذكور أجابوا على التقييم (بدرجة كبيرة) أي حوالي 42 طالبا من أصل 60 طالبا. وهذه النتيجة أيضا لها العديد من المعاني منها: أنه لا يوجد اختلاف في وجهة النظر بين الطالبات والطلبة في أن سبب الجريمة الأخلاقية من وجهة نظر الطلبة ذكورا أو إناثا يعود بالفعل إلى تغييرهن لمعايير الضبط الاجتماعي، بحيث كان تكرار عدد الأفراد يتراوح من 35 إلى 51 طالبا أو طالبة من أصل 60 سواء ذكورا أو إناثا. بحيث حققت العبارات مقاومة الطقوس الوهمية - رفض القيم السائدة - التحرر من القيود الاجتماعية - التحرر من نظرة المجتمع إليها - التحرر من نظرة المجتمع إليها - التكيف مع التفتح الحضاري، تكرارات تراوحت بين 43 و52 طالبا أو طالبة، وهذا دليل قوي على نظرة الطلبة والطالبات إلى الطالبات المقيمات، ويؤكدون أن سبب الجرائم الأخلاقية يعود بالدرجة الأولى إلى مقاومة الطقوس الوهمية ورفض القيم السائدة والتحرر من القيود الاجتماعية والتحرر من نظرة المجتمع إليها والتحرر من نظرة المجتمع إليها والتكيف مع التفتح الحضاري. في حين جاءت الفقرات الباقية وهي: - الابتعاد عن الوازع الديني - التخلص من العادات السائدة - معارضة القوانين الاجتماعية - مقاومة الشعور بالقهر - الشعور باستقلالية الشخصية. في المقام الثاني على حيث تراوحت تكرارات الأفراد بين 35 و 42 طالبا أو طالبة وهي غالبية عينة الدراسة. مما يعني احصائيا أن تكرارات الاناث متقاربة جدا

وأحيانا متطابقة، وهو دليل على عدم اختلاف نظرتهم لأسباب الجريم الأخلاقية؛ أو لنقل اتفقت رؤى الإناث والذكور على أن الطالبات الجامعيات اللاتي غيرن معايير الضبط الاجتماعي يصبحن مجرمات أخلاقيا بالضرورة المنطقية. وهنا تتفق دراستنا إلى حد ما مع دراسة نبيل صالح سفيان (1990) في أنه لا توجد فروق دالة في القيم الاجتماعية من وجهة نظر الذكور والاناث، وانخفاض القيم الاجتماعية دليل على تأثير معايير الضبط الجديدة على الأصلية.

- **خاتمة:** يعود السبب الحقيقي في تغيير الطالبات الجامعيات المقيمات لضوابطهن الاجتماعية والوقوع في جرائم الأخلاق؛ تصل إلى جرائم الشرف والجرائم الجنائية أحيانا، سببه العامل الأسري المتمثل في انشغال الأبوين عن الفتاة وإهمالها وعدم متابعة الأبناء داخل الأسرة وضعف رقابة الأبوين، لأن غياب الاتصال والاحساس بالرقابة الاجتماعية يضعف الضوابط الاجتماعية. واستخدام بعض الآباء طرقا غير صحيحة في التربية وراء انتشار ظاهرة التحرر الاجتماعي وظهور السلوك التعويضي والنكوص والتفريغ بطرق سلبية. كما أن من أسباب الظاهرة أيضا عوامل ذاتية مثل قلة الوازع الديني لدى الفتاة، والشعور باستقلالية الشخصية، وضعف الرقابة الذاتية لدى الطالبات اللاتي يقدمن على الجرائم الأخلاقية. بالإضافة إلى تهوين البعض من المشكلة، وعدم وجود عقوبات رادعة لمن يمارسون تلك الجرائم للأخلاقية. وهنا طالب الدكتور "لطي عبد اللطيف" بضرورة التحرك لمقاومة مثل تلك الظواهر الخطيرة، ومراجعة الأنظمة والقوانين الخاصة بسلوك الطالبات بالجامعات ونظام العقوبات، والتعريف بها من خلال وسائل التقنية الحديثة. والتبليغ عن أي مخالفة، والتدخل الفوري لاحتواء المشكلة في الوقت المناسب مع ضرورة تخصيص أنشطة وفعاليات مختلفة لشغل الأوقات لدى الطالبات (لطي عبداللطيف: 2012).

- **المراجع:**

- 1- (علي العميري وعزيزة العتيبي): هروب الفتيات، صدمة في قلب المجتمع!! 96% من الهاربات سعوديات و36% منهم طالبات ثانوي [www.al-madina.com/node/652022](http://www.al-madina.com/node/652022) السبت 2016/01/02
- 2- (أوموسى ذهبية وموساوي فاطمة الزهراء: 2015): الضبط الاجتماعي وعلاقته بعنف الطالبات المقيمات بالحي الجامعي الحي الجامعي زوييدة حمادوش بالبلدية نموذجاً، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدينة.
- 3- (زينب دهيمي: 2011): بعض مظاهر العنف الذي تمارسه الطالبات المقيمات في الوسط الجامعي، بالإقامة الجامعية بدالي ابراهيم بالجزائر، ملتقى وطني حول العنف في الوسط الجامعي، جامعة خنشلة.
- 4- (علي رافع الحسنية: 2005): دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة - دراسة مسحية وصفية على طلبة جامعة الامام محمد بن مسعود الاسلامية ونزلاء اصلاحية الخسائر، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا.
- 5- (نبيل صالح سفيان: 1990) التغير القيمي لدى طلبة علم النفس في جامعة تعز " دراسة تتبعية عبر ثلاث سنوات، جامعة تعز، اليمن.

6- (خالد بن عبدالرحمن السالم: 1423). الضبط الاجتماعي في الأسرة السعودية من خلال تعاليم الدين الإسلامي وعلاقته بتماسكها من وجهة نظر طلاب وطالبات المرحلة الثانوية، جامعة الأزهر كلية التربية، قسم أصول التربية رسالة دكتوراه.

[www.ssfc.com/public/Artical/index/secid/.../18099](http://www.ssfc.com/public/Artical/index/secid/.../18099)

7- (زينب بنت طابع عليوة علي: 1999). رسالة ماستر، اتجاهات طالبات جامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز نحو الالتزام بأخلاق الإسلام، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1420 هـ 1999 م.

8- (لطي عبداللطيف: 2012). تفعيل الخط الساخن للإبلاغ عن مخالفات الركوب المحرم، الرياض، الجمعة 2012/03/16

[www.al-madina.com/node/364693?risala](http://www.al-madina.com/node/364693?risala)

9- (الطخيس، إبراهيم: 1403 هـ): دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار العلوم، الرياض.

10- أحمد فاروق أحمد حسن: تحليل سوسيولوجي لأزمة القيم الأخلاقية

<https://plus.google.com/.../posts/N1dDyL7YH8h>

11- (حسن عالي: الضبط الاجتماعي - مفاهيم وأبعاد، 2009، swmsa.net)

<https://sites.google.com/site/.../lm.../aldbt-alajtmay-mfahym-wabad>